

البحرين

الجزء 1: الوضع السياسي ووضع حقوق الإنسان

البحرين مملكة يحكمها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الذي يرأس أيضاً جميع فروع الحكم. ويعين الملك مجلس الوزراء الذي يتولى أفراد من عائلة آل خليفة حفائب نصف وزاراته. وقد أنشأ دستور عام 2002 هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين، هما مجلس الشورى المؤلف من أربعين عضواً يعينهم الملك، ومجلس النواب المؤلف من أربعين عضواً يتم انتخابهم. وقد أجاز القانون للجمعيات السياسية المسجلة ترشيح مرشحين والمشاركة في نشاطات سياسية أخرى؛ إلا أنه يحظر المنظمات التي تدعو نفسها أحراضاً سياسية. وفي انتخابات عام 2006، لم يبلغ مراقبو الانتخابات المدربون عن أي مشاكل مهمة، رغم أنه كانت هناك ادعاءات بتلاعيب الحكومة بفرز الأصوات في مراكز الاقتراع في بعض الحالات، وبتقسيم المناطق السياسية لصالحها. وقفت الحكومة الحريات المدنية، بما فيها حرية الصحافة والتعبير والتجمُّع وتشكيل الجمعيات والانساب إليها، وحرية ممارسة بعض الشعائر الدينية. وغالبية المواطنين من الشيعة، ولكن السنة يهيمون على جميع القطاعات الحكومية تقريباً، ويتولون أكثرية الحفائب الوزارية و22 من أصل مقاعد البرلمان الـ40. وقد ظل الاتجار بالأشخاص والقيود المفروضة على حقوق العمال الأجانب المتعارف عليها دولياً، مشاكل قائمة.

الجزء 2: أهداف الحكومة الأميركية في مجال الديمقراطية

تعمل الحكومة الأميركية في سبيل توسيع المشاركة السياسية وتعزيز حكم القانون، بهدف تحقيق قدر أكبر من الثقة والتعاون بين المواطنين، والمجتمع المدني، والحكومة. ولتحقيق تلك الغاية، تواصل الولايات المتحدة التشجيع على تبني الحكومة لمزيد من الشفافية. وتعتبر الولايات المتحدة البرلمان عنصراً رئيسياً في عملية الإصلاح السياسي وصوتاً مهمًا يعبر عن إرادة المواطنين. ولا يثق الكثير من المواطنين بالنظام القضائي ويجادلون إما بأن القضاة يفتقرن إلى التدريب أو بأنهم يخضعون لنفوذ الحكومة. وبالتالي، تسعى حكومة الولايات المتحدة لإصلاح النظام القانوني في سبيل تحسين كل من سمعته وجدارته كسلطة يعول عليها. كما تسعى السفارة أيضاً إلى رفع مستوىوعي العام وتعمل مع الحكومة في سبيل مكافحة مشكلة الاتجار بالبشر التي لا يهتم بها وتحسين كيفية معاملة العمال الأجانب والنساء. ولدى المسؤولين الأميركيين علاقاتوثيقة مع الكثير من الجمعيات السياسية ومجموعات المجتمع المدني، مما يمكنهم من تقييم آراء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من موظفي الإصلاح لدى وضعهم أولويات الإصلاح.

الجزء 3: دعم الأولويات القصوى وأوجه أخرى من حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي

تدعم الولايات المتحدة عدداً من النشاطات التي تحسن البيئة السياسية وتوسيع المشاركة في العملية السياسية. ويتواصل رئيس البعثة الدبلوماسية والمسؤولون الأميركيون الآخرون [في السفارة] بشكل منتظم مع زعماء الحكومة وزعماء المعارضة والشخصيات الإعلامية ذات التأثير ومنظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تحترم وتعزز حكم القانون. وكجزء من النشاطات الأميركية، يقيم السفير علاقات إيجابية مع زعماء الجمعيات السياسية، بما فيها تلك الممثلة في البرلمان والكثير من غير الممثلة فيه حالياً. ويحضر مسؤولو السفارة وغيرهم من المسؤولين الأميركيين الاجتماعات المفترحة التي يعقدها بعض أعضاء البرلمان لناخبיהם. ويشجع المسؤولون الأميركيون في هذه المناسبات على استمرار المشاركة في العملية السياسية ويصغون لرأيواعث فلق المواطنين المتعلقة بوضع الإصلاحات المحلية. وتمويل حكومة الولايات المتحدة برامج تعالج مسألة المشاركة في العملية السياسية؛ وتتوفر التدريب للمنظمات غير الحكومية والاتحادات العمالية ومسؤولي الحكومة؛ وتدعم حكم القانون؛ وتساند حرية الإعلام. وقد وسعت الولايات المتحدة اتصالاتها في مجال الشؤون العامة والبرامج التعليمية من أجل المساعدة في تهيئة الجيل المقبل من الزعماء لمواصلة جهود الإصلاح في البلاد.

وتدعم الولايات المتحدة جهود البحرين الرامية إلى إيجاد برلمان يتحلى بالخبرة والفعالية ويخضع للمساءلة والمحاسبة. وتقوم منظمة غير حكومية تموّلها الولايات المتحدة حالياً بتنظيم عدة برامج تدريب لأعضاء البرلمان ومساعديهم وأعضاء الجمعيات السياسية. وقد نظمت الولايات المتحدة برنامج سفر وتشاور مع الكونغرس والمجالس التشريعية في الولايات الأمريكية لعضويين في البرلمان في صيف عام 2009، وتعزز التعاون مع منظمة دولية غير حكومية لجلب ممثلين عن جميع الفئات البرلمانية إلى الولايات المتحدة في وقت لاحق من نفس العام. وتنسق حكومة الولايات المتحدة كذلك برنامجاً لتعريف مسؤولي

الانتخابات المحليين على قواعد التصويت وأحدث المعدات التكنولوجية المستخدمة في التصويت بهدف تعزيز الشفافية في العملية الانتخابية قبل الانتخابات التشريعية المقررة لعام 2010.

و ضمن برنامج تموّله الولايات المتحدة بهدف الإصلاح القضائي، يعمل خبير قانوني أمريكي محنك كمستشار في وزارة العدل والشؤون الإسلامية لتحسين فعالية وشفافية وكفاءة النظام القضائي. وتنتهي الحكومة بانتظام على البرنامج لما له من تأثير، وقد طلبت مساعدة إضافية لتحديث نظامها القضائي إلى حد أكبر. وللاستجابة لجهود الحكومة في هذا المجال، تتعاون السفارة ومعهد الدراسات القضائية والقانونية التابع للوزارة معًا في توفير تدريب خاص يستفيد منه القضاة والمحامون وكلاء الحقوق ونقابات المحامين. وتعمل حكومة الولايات المتحدة ومعهد الدراسات القضائية والقانونية حالياً على بلورة دورة تدريبية للمدعين العامين للتحقيق في عمليات تهريب مبالغ ضخمة من الأموال نقداً. وتتوفر الولايات المتحدة أيضاً التمويل لمكافحة العنف الأسري.

و تستخدم الحكومة الأمريكية مجموعة من الموارد المتوفرة لديها لمعالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص والعمل القسري المفترض وقوعه في البلد. و تسعى الولايات المتحدة لتعزيز قدرات الحكومة ومجموعات العمال البحرينيين والأجانب وقطاع المنظمات غير الحكومية لفرض حقوق العمال و مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال المنح المخصصة لتعزيز القدرات، والتدريب، وحملات التوعية. ويؤكّد المسؤولون الأميركيون دوماً أمام المسؤولين الحكوميين من جميع المستويات على المسؤوليات المترتبة على البلد في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. و تمول الولايات المتحدة تدريباً للصحفيين على تغطية موضوع الاتجار بالبشر ولعمل نفس هؤلاء الصحفيين مع الحكومة لرصد الجهود الحكومية في هذا المجال. كما تنسق المسؤولون الأميركيون مع مسؤولين في حكومات الدول التي ترسل اليدين العاملة لتسهيل تبادل المعلومات حول وضعية العمال الأجانب، بما في ذلك من خلال منبر إلكتروني استحدثه موظفو السفارة الأمريكية.